

Italian Foreign Policy Trends Towards the Crisis in Libya: An Analytical Study

Meftah Nasr Jebril*

Department of Political Sciences , Faculty of Economics , University of Benghazi -Libya

*Email (for reference researcher): Muoftah.Ibraheem@uob.edu.ly

اتجاهات السياسة الخارجية الإيطالية نحو الأزمة في ليبيا: دراسة تحليلية

مفتاح نصر جبريل *

قسم العلوم السياسية ،كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي – ليبيا

تاريخ الاستلام: 2026-08-25، تاريخ القبول: 2026-10-10، تاريخ النشر: 2026-10-12

Abstract

This study analyzes the trends of Italian foreign policy towards the Libyan crisis between 2011 and 2024. The research problem stems from the rapid geopolitical and security shifts in Libya following the regime change in 2011, alongside the interference of competing regional and international powers, which threatened Italy's historical strategic interests and led to initial diplomatic ambiguity before adopting a flexible containment strategy. The study tests a primary hypothesis stating that Italy's foreign policy goals toward Libya remain constant and fixed, driven by vital determinants that do not change with the succession of political regimes. Utilizing an analytical approach, the researcher examines three main pillars: the Libyan political process, illegal migration, and the security of energy sources (oil and gas). The study yields several key findings: Italy pragmatically deploys its diplomatic and political tools to maintain a balance among local conflicting factions, ensuring its status as a key actor in the face of European competition, particularly from France. Furthermore, the study demonstrates that the 2008 Treaty of Friendship and Partnership remains the baseline reference and legal framework for all subsequent security agreements and Memorandums of Understanding (MoUs) signed with successive interim governments to curb migration influxes. In the energy sector, Italian policy pursues a dual-track strategy; engaging officially with transitional governments in Tripoli to seal agreements—culminating in the historic 2023 gas deal—while cautiously engaging with non-official actors, such as local tribes and armed groups, to secure its infrastructure and supply lines.

Keywords: Italian Foreign Policy; Libyan Crisis; 2008 Friendship Treaty; Illegal Migration; Libyan Oil and Gas Sector.

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل اتجاهات السياسة الخارجية الإيطالية نحو الأزمة الليبية في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2024. تنطلق مشكلة الدراسة من التغيرات الجيوسياسية والأمنية المتسارعة التي شهدتها البيئة الليبية بعد سقوط النظام السياسي عام 2011، ودخول قوى إقليمية ودولية منافسة؛ مما هدد المصالح الاستراتيجية التاريخية لإيطاليا وجعل مواقفها اتجاه الأزمة تتسم بعد الوضوح قبل تبني استراتيجية احتواء مرنة. واختبرت الدراسة فرضية رئيسية مفادها أن أهداف السياسة الخارجية الإيطالية اتجاه ليبيا تتسم بالثبات لارتكازها على محددات حيوية لا تتغير بتغير الأنظمة الحاكمة. واعتمد الباحث على منهجية تحليلية لفحص ثلاثة مسارات رئيسية: العملية السياسية، ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتأمين مصادر الطاقة (النفط والغاز). وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن إيطاليا توظف أدواتها الدبلوماسية والسياسية ببراعة عالية لخلق توازن بين أطراف الصراع المحليين بما يضمن بقاءها لاعباً فاعلاً أمام التنافس الأوروبي (الفرنسي تحديداً). كما أثبتت الدراسة أن معاهدة الصداقة والشراكة المبرمة عام 2008 لا تزال تشكل المرجعية الأساسية والغطاء القانوني لجميع الاتفاقيات الأمنية ومذكرات التفاهم الموقعة مع الحكومات الانتقالية المتعاقبة للحد من تدفقات الهجرة. وفي قطاع الطاقة، تتبع السياسة الإيطالية مساراً مزدوجاً يقوم على التفاعل الرسمي مع الحكومات الشرعية في طرابلس لإبرام العقود -وآخرها اتفاقية الغاز التاريخية لعام 2023- والتواصل الحذر غير الرسمي مع الفاعلين المحليين (كالقبائل والمجموعات المسلحة) لضمان سلامة خطوط الإمداد ومنشأتها في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الإيطالية؛ الأزمة الليبية؛ معاهدة الصداقة 2008؛ الهجرة غير الشرعية؛ قطاع النفط والغاز الليبي.

المقدمة

إن الأزمة الليبية التي برزت بعد تغيير النظام السياسي في ليبيا عام 2011، أزمة معقدة، ذو أبعاد، محلية تتركز في الصراع بين القوى الفاعلة السياسية والعسكرية، نتج عنها عدم وجود نظام سياسي مستقر، وبعد دولي وأقليمي له ارتباطاته ومصالحه، وصراع من أجل النفوذ في المنطقة، مما خلق وضع جديد في ليبيا له معطيات اختلفت كلياً عن ما كانت عليه فترة حكم القذافي، مما استوجب على كثير من الدول المرتبطة بليبيا بمصالح سياسية، واقتصادية، وامنية، وحتى الدول الجوار، أن تغير من سياساتها الخارجية، وادواتها في التعاطي مع الوضع القائم لكي تحافظ على مصالحها وأهدافها الاستراتيجية، وتعتبر إيطاليا من الدول التي لها علاقات تاريخية مع ليبيا، في مجال الاقتصاد، والتعاون الأمني، والسياسي، وعلى علاقات قوية مع النظام السابق، نتج عنها إبرام اتفاقيات شراكة بين إيطاليا وليبيا. تأسيساً على ما سبق حاولت الدراسة الحالية البحث حول اتجاهات السياسة الخارجية الإيطالية حول الأزمة في ليبيا بعد 2011، من خلال ثلاثة قضايا (كما يعتقد الباحث) أنها محور وأساس مشترك بين ليبيا وإيطاليا، في علاقتهما ما بعض، وهي العملية السياسية في ليبيا، وقضية الهجرة الغير شرعية، ومصادر الطاقة في ليبيا.

الدراسات السابقة:

دراسة عبد العال، محمود جمال (2018)، بعنوان: (التنافس الفرنسي الإيطالي وحدود تطورات الأزمة الليبية)، يتناول البحث المواقف الفرنسية والإيطالية تجاه الأزمة، هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى تحليل مواقف الاتحاد الأوروبي (فرنسا وإيطاليا) من الصراع السياسي في ليبيا خلال الفترة 2011-2018، وسعت لاختبار صحة الفرضية الرئيسية التي انطلقت منها الدراسة، والتي مفادها: أثر توجهات السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي (فرنسا، إيطاليا) بشكل سلبي على التطورات السياسية الليبية خلال الفترة 2011-2018. وللتثبت من صحة مشكلة الدراسة وتسؤالاتها، اعتمدت الدراسة على استخدام المناهج التالية: المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج المصلحة الوطنية، ومنهج النظم. (عبد العال، 2018).

دراسة نجم، (2019)، بعنوان: (السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي (فرنسا، إيطاليا) اتجاه التطورات السياسية الليبية 2011-2028)، هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى تحليل مواقف الاتحاد الأوروبي (فرنسا وإيطاليا) من الصراع السياسي في ليبيا خلال الفترة 2011-2018، وسعت لاختبار صحة الفرضية الرئيسية التي انطلقت منها الدراسة، والتي مفادها: أثر توجهات السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي (فرنسا، إيطاليا) بشكل سلبي على التطورات السياسية الليبية خلال الفترة 2011-2018. وللتثبت من صحة مشكلة الدراسة وتسؤالاتها، اعتمدت الدراسة على استخدام المناهج التالية: المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج المصلحة الوطنية، ومنهج النظم. (نجم، 2019).

دراسة حسين، أحمد قاسم (2019)، بعنوان: (التنافس الفرنسي – الإيطالي على النفوذ في ليبيا). يتصف سلوك الوحدات الفاعلة في النظام الدولي بالتنافس، خاصة في الجانب الاقتصادي، نتيجة تناقض مصالحها، وهو ما ينطبق على دول الاتحاد الأوروبي، وعلى وجه التحديد فرنسا وإيطاليا. ويأتي ذلك على الرغم من تطور مسيرة التكامل بين دول الاتحاد الأوروبي وتطور التعاون والتنسيق بينها إلى حد الاتفاق على محددات سياسة خارجية. ويحتدم تضارب المصالح السياسية والاقتصادية سيادة التنافس، إذ وصل ذلك مؤخراً إلى حرب كلامية بين مسؤولي فرنسا وإيطاليا. ومثل التنافس الإيطالي – الفرنسي في الساحة الليبية عاملاً مهماً يسهم بفاعلية في عدم تحقيق أي تقدم في مسار العملية السياسية، ما يضع العملية السياسية في ليبيا أمام تحديات تغذيها صراعات القوى الإقليمية وتناقض مصالحها واستراتيجياتها، ويهدد الاستمرار بتعزيز سيناريو انهيار الدولة الليبية. (حسين، 2019).

مشكلة الدراسة:

تعد العلاقات الليبية الإيطالية الأكثر ارتباطاً من الناحية التاريخية، والسياسية، واقتصادية وأيضاً جغرافياً، مقارنة بدول الأوروبية الأخرى مع ليبيا، وكان لإيطاليا حضور فاعل منذ استقلال ليبيا 1951، منذ هذا التاريخ استخدمت إيطاليا الأداة السياسية والدبلوماسية في سياساتها الخارجية مع ليبيا، على عكس الحقبة الاستعمارية التي سبقت الاستقلال، وأكثر فترة شهدت فيها العلاقات الليبية الإيطالية ازدهاراً، آخر سنوات حكم نظام القذافي، التي تمت فيها توقيع معاهدة الصداقة عام 2008، التي تضمنت تفاهات تعاون بين البلدين في قضايا الأمن والهجرة، والتعاون الاقتصادي في مجال النفط والغاز، إلا أن تغيير نظام الحكم في ليبيا 2011، وبروز الأزمة السياسية الحالية، واتسع نطاقها على المستوى الإقليمي والدولي، تغيرت الكثير من السياسات الخارجية لهذه الدول نحو ليبيا. انطلاقاً من هذا الأساس يحاول الباحث التعرف على اتجاهات السياسة الخارجية الإيطالية نحو الأزمة في ليبيا.

فرضية الدراسة:

أن أهداف السياسة الخارجية الإيطالية اتجاه ليبيا ثابتة على قضايا محددة في النفط والغاز، والهجرة الغير شرعية، بالتالي اتجاهاتها لا تتغير نتيجة تغير الأنظمة السياسية في ليبيا.

تساؤلات الدراسة:

- 1- ما اتجاهات السياسة الخارجية نحو العملية السياسية في ليبيا.
- 2- ما اتجاهات السياسة الخارجية الإيطالية اتجاه قضية الهجرة الغير شرعية.

3-ما اتجاهات السياسة الخارجية الإيطالية حول تأمين مصادر الطاقة من النفط والغاز.
أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على مواقف السياسة الخارجية الإيطالية نحو العملية السياسية في ليبيا.
- 2- معرفة اتجاهات السياسة الخارجية الإيطالية حول قضية الهجرة الغير شرعية مع ليبيا
- 3- التعرف على أدوات السياسة الخارجية الإيطالية حول تأمين مصالحها في النفط والغاز الليبي.
- 4-تشخيص مستوى العلاقات الليبية الإيطالية بعد 2011 في إطار الازمة الليبية الحالية.

أهمية الدراسة:

- 1-تعتبر الدراسة الحالية، من الدراسات التي استهدفت السياسة الخارجية الإيطالية اتجاه ليبيا بعد 2011، من خلال فحص ومعرفة اتجاهاتها نحو قضايا ومسائل مهمة للطرفين، متمثلة في قضية الهجرة الغير شرعية، ومصادر الطاقة من النفط والغاز، والعملية السياسية في ليبيا، في ظل الازمة التي تمر بها ليبيا.
- 2-تأتي أهمية الدراسة في قياس مدى فاعلية دور إيطاليا في حل الازمة في ليبيا مقارنة بالدول الإقليمية والعالمية الفاعلة في ليبيا مثل أمريكا وروسيا، وفرنسا وتركيا .
- 3-توفر نتائج الدراسة الحالية أساسا للمقارنة بين السياسات الخارجية الإيطالية في ليبيا، خلال فترة حكم الأنظمة السياسية المتعاقبة من 1951، حتى 2011.

تحديد المفاهيم:

- 1-السياسة الخارجية الإيطالية: يقصد بها في إطار هذه الدراسة، هي مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها إيطاليا نحو ليبيا في قضية الهجرة الغير شرعية، ومصادر الطاقة النفط والغاز، والعملية السياسية في ليبيا.
- 2-الازمة الليبية: يقصد بها في إطار هذه الدراسة حالة الفوضى بعد 2011 المتمثلة في عدم وجود نظام سياسي ومؤسسات قوية، الى جانب والصراع المحلي، والدولي .

الحدود الزمنية:

تمتد الحدود الزمنية لدراسة الحالية من 2011 ف، وهو العام الذي أسقط فيه النظام السابق، وبداية بروز الازمة الحالية في ليبيا، حتى تاريخ إجراء الدراسة 2024، ويعتقد الباحث أنها فترة كافية لدراسة اتجاهات السياسة الخارجية الإيطالية نحو ليبيا.

الحدود المكانية:

تتحدد حدود المكانية للدراسة لجمهورية إيطاليا متمثلة في سياساتها الخارجية، حول الازمة في دولة ليبيا، في جانب الهجرة الغير شرعية، ومصادر الطاقة في النفط والغاز، والعملية السياسية في ليبيا .

الجانب النظري:

العلاقات الليبية الإيطالية: مراجعة تاريخية.

إن العلاقات بين ليبيا وإيطاليا ليست حديثة، فهي ذات جذور تاريخية، تعود الى ما قبل حتى معاهدة وستفاليا 1648، حيث كانت هناك علاقات ربطت بين الشعب الليبي والإيطالي في عهد هيمنت الإمبراطورية الرومانية على حوض البحر المتوسط، كما أن إيطاليا استعمرت ليبيا لأكثر من عقدين من الزمن امتدت خلال السنوات (1911-1944)، فإيطاليا تعد ليبيا امتدادا جغرافيا لها، وبالتالي فإن استعمارها لليبيا كان استيطانيا بدرجة الأولى، لكن هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية (1939- 1945)، بددت أهدافها الاستعمارية، وخضعت ليبيا للانتداب الى أن استقلت سياسيا، في 24 ديسمبر 1951، الى أن استقلال ليبيا السياسي، لم يبلغ عموما العلاقات المتميزة بين الشعبين. وبعد التغير الذي حدث في طبيعة النظام السياسي في ليبيا بعد العام 1969، اخذت العلاقات الإيطالية الليبية منحى آخر أثر إيجابية، لاسيما وأن إيطاليا لم تعلن معاداتها للتغير مثلما فعلت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، الامر الذي جعل إيطاليا تتجه لقامة علاقات سياسية واقتصادية وتجارية مع ليبيا قائمة على الاحترام والتعاون المتبادل، وأن استمرار الحوار من أجل ترسيخ العلاقات ، حتى بداية الإعلان المشترك مكن العلاقات الليبية الإيطالية بأن تتجاوز خلافاتها وتصل بأبعاد العلاقة الى التعاون المشترك في شتى المجالات. (أخشيم، 2018)

واستمرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال الفترة (1972- 1990)، حيث تميزت تلك الفترة ببروز إيطاليا كثاني دولة أوروبية مستوردة للنفط الخام الليبي، وغيرها من المواد الكيماوية، الى جانب الواردات الليبية من إيطاليا في الآلات ومعدات النقل والمنسوجات. وعززت هذه العلاقات الاقتصادية بين البلدين في عام 1976 من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات في مجال التعاون الاقتصادي والعلمي والفني، تقضي بإنشاء العديد من المشاريع الاستثمارية المشتركة بين إيطاليا وليبيا. (إبريم وحسين، 2019)

إلا أن العلاقات الليبية الإيطالية ليست عن منأى من تأثير التغيرات في الساحة الدولية، حيث شهدت العلاقات توترا بعد الهجمات التي شنتها أمريكا وبريطانيا على العاصمة الليبية طرابلس، والمدينة الثانية بنغازي 1986، بعدما سمحت إيطاليا

للدول المهاجمة باستخدام مطاراتها واجوائها، ثم اتبعتها إيطاليا باتخاذ إجراءات ضد ليبيا منها تخفيض حجم وراحتها من النفط الخام الليبي، ودفع بليبيا أيضا اتخاذ بعض الإجراءات بشأن تعديل بعض المشروعات مع إيطاليا بما يتلأ مع المصلحة الليبية، وكذلك زادت حدة التوتر بين ليبيا وإيطاليا بعدما أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (748) في مارس 1992، القاضي بفرض عقوبات سياسية واقتصادية على ليبيا، إلى جانب فرض حظر جوي على ليبيا، وحظر امدادها بالأسلحة، وخفض البعثات الدبلوماسية. (الشيخ، 2018)

ولم يدوم التوتر والتصدع طويلا في العلاقات بين ليبيا وإيطاليا، حتى شهدت تحسنا، بعد قيام إيطاليا بدور بارز من خلال الضغط على المجتمع الدولي، والمساهمة في رفع حظر الذي قيد ليبيا سياسيا واقتصاديا منذ عام 1991، وكانت إيطاليا آنذاك الضامن الفعلي بأن تلتزم ليبيا بالسلوك الحميد، مما ترتب عليه الترحيب بليبيا بحذر في المجتمع الدولي، وقد أدت جهود وواسطة إيطاليا إلى إعادة بناء العلاقات الليبية الإيطالية بصورة أكبر. وأنعكس ذلك في حجم المعاهدات والاتفاقيات التي تلت تاريخ فك الحصار على ليبيا. (المهدوي، 2025)

ازدادت وتيرة التعاون السياسي والاقتصادي، بعد التوقيع على الإعلان المشترك في يوليو 1998، وشهدت الفترة الممتدة من عام 2002 إلى 2005، ارتفاعا في صادرات ليبيا إلى إيطاليا بعد فترة زمنية من التذبذب في العلاقات السياسية، ومهد ذلك الطريق إلى أبرام اتفاقية الصداقة والشراكة والتعاون، والتي كانت تجسيدا على عمق العلاقات الليبية الإيطالية، فقد أعلن رئيس وزراء إيطاليا الأسبق " سيلفيو بيرلسكوني " أثناء مراسم التوقيع على المعاهدة في مدينة بنغازي، عن اعتذاره لليبيا حيث قائلا " باسم الشعب الإيطالي فإنني أعلن كرئيس للحكومة بأنه من واجبي الاعتذار والتعبير عن اسفي لما حدث في السنوات الماضية، والتي تسببت في مآسي والام للعديد من العائلات الليبية " وتضمن الاتفاق ايضا بأن تدفع إيطاليا تعويضات مالية تقدر 5 مليارات يورو، تدفع خلال مدة زمنية محددة تصل إلى عشرين عاماً. (الديب، 2023) وبذلك أكدت المعاهدة على أن إيطاليا من الدول الأوروبية التي لها علاقات سياسية واقتصادية وتجارية مع ليبيا، كونها الشريك التجاري الأول لليبيا، في المقابل كان لإيطاليا النصيب الاوفر في المشاريع الاستثمارية، إذ تحصلت الشركات الإيطالية على الجزء الأكبر من عقود الاستثمارات في مجال النفط، كتأكيد على مستوى عمق العلاقات الليبية الإيطالية. (الرشيد ودرباله، 2021)

أما فيما يتعلق بالعلاقات الليبية الإيطالية بعد 2011 بدأ الموقف الإيطالي كما لو كان غامضا ومرتبكا حيال الثورة الليبية، بحيث ترك هذا الارتباك نوعا السياسة الخارجية الإيطالية، ففي البداية لم تبدي إيطاليا حماسة بشأن العقوبات على ليبيا، بالنظر إلى معاهدة الصداقة التي تم إبرامها بين البلدين منذ عام 2008، والتي حظرت استخدام القواعد الإيطالية في أي عمل عسكري ضد ليبيا، تدفق المهاجرين وكذلك إلى أهمية الصفقات المتبادلة بين البلدين، إضافة لبعض المخاوف الأمنية لإيطاليا، وخصوصا بتدفق المهجرين. إلا أن سرعان ما أجبرت الأوضاع المتسارعة في ليبيا إلى ميل موقفها مع التغيير في ليبيا، فقامت إيطاليا بتعليق معاهدة الصداقة الموقعة مع ليبيا في مارس 2011، معتبرة النظام في ليبيا لم يعد شريكا لها، ذهبت بذلك مع الرغبة الأمريكية ومعظم دول الاتحاد الأوروبي لأن مصالحها معها أكبر من مصالحها مع ليبيا. (مسعود والطيرة، 2025)

اتجاهات السياسة الخارجية الإيطالية اتجاه العملية السياسية في ليبيا:

تبدي إيطاليا هواجسها ومخاوفها ولا سيما مع وجود أطراف إقليمية ودولية على خط الازمة في ليبيا، ويعتبرون أقوى منها سياسيا واقتصاديا، مما شكل خطرا على مصالحها الاستراتيجية في ليبيا، فإيطاليا تريد أن تحافظ على مكانتها وأن تبقى عنصر فاعل في أي معادلة سياسية بشأن حل الازمة، نظرا إلى تاريخية العلاقة مع ليبيا، وهي تعي جيدا أن أي موقع تتخلى عنه سوف يؤديه منافسها من الدول الأوروبية، مثل فرنسا التي تدخلت بقوة في خط الازمة في ليبيا من عام 2011، من خلال دعم المعارضين لنظام القذافي بالسلح، مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية كبيرة، ولهذا كانت المخاوف الإيطالية كبيرة على مصالحها في ليبيا بعد دخول منافسين فاعلين جدد، لا سيما في ما يخص المشروعات المشتركة والاتفاقيات التعاونية الكبيرة التي لم تنفذ حتى الآن، سوف تتأثر في ضوء أي تداعيات سلبية قادمة من الطرف الليبي في ظل الازمة الراهنة، وما أكد هذه المخاوف لدى الإيطاليين، تراجع امدادات النفط الليبي إلى النصف، بالإضافة إلى تراجع الصادرات الإيطالية للسوق الليبي بنسب كبيرة عن السابق. (العبيدي، 2019)

وبرز التدخل الإيطالي فعليا وبشكل مباشر في تفاعلات الصراع الليبي، من توقيع اتفاق الصخيرات الذي عقد في ديسمبر 2015 بالمغرب، الذي اعتبرته إيطاليا محاولة قوية لفرض الاستقرار في ليبيا، ومن ثم حشدت إيطاليا لدعم حكومة الوفاق الوطني، المنبثقة من حوار الصخيرات، والتي لعبت دور في 2016 بدخولها إلى العاصمة طرابلس، وكان وزير خارجية إيطاليا في ذلك الوقت، أول مسؤول غربي رفيع المستوى برئيس حكومة الوفاق الوطني عام 2017، وبذلك أعلنت إيطاليا بموقفها القوي عن وجودها كدولة فاعلة في العملية السياسية الليبية، أمام الدول المتدخلة في ليبيا. (بوستي وبخوش، 2021) وفي جانب آخر كان هناك تحرك دبلوماسي وسياسي لإيطاليا وهذه المرة من منظمة الاتحاد الأوروبي، وبشكل وذو فاعلية، هدف إلى انتزاع اعتراف من دول الاتحاد بأن لها دور القيادة الأوروبية في ليبيا، نتج عنه تحرك إيطالي في إطار اللجنة المشتركة الليبية الإيطالية في روما في عام 2017. وهذا يشير على أن هناك تركيز ومساعي حثيثة من الحكومة الإيطالية عبر خارجيتها أن حل الازمة الليبية تشكل هدف استراتيجي بالنسبة لها، على جميع المستويات، سواء على صعيد أولويات السياسة الخارجية لإيطاليا، أو على مستوى التنظيم الدولي، مثل المنظمات التي عضوا بها (Allothmani, 2026)

وفي نفس السياق كان هناك دور لإيطاليا قوي على محور الازمة الليبية، الهدف منه لترسيخ فكرة ان ليبيا بنسبة لها مسألة امن قومي، حيث قامت باستضافة مؤتمر باليرمو في نوفمبر 2018، حول الازمة الليبية، في مدينة صقلية، والذي شارك فيه الى جانب الحكومة الإيطالية، أطراف الصراع في ليبيا، وحكومات تمثل دول جوار ليبيا مثل تونس والجزائر ومصر، ودول فاعلة في الازمة مثل روسيا، وفرنسا، بالإضافة الى الاتحاد الأوروبي. رغم فشل تطبيق نتائج باليرمو على ارض الواقع، الا أنه اعتبر خطوة من إيطاليا لغلق الطريق أمام النفوذ الفرنسي في ليبيا الذي أصبح يهدد مصالحها . (Abuhmera, 2026)

أما فيما يخص موقف إيطاليا من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية المنبثقة من حوار جنيف الذي قادتة الأمم المتحدة في 2021، فقد عبرت الخارجية الإيطالية " بان إيطاليا تتلقى بارتياح كبير نتيجة التصويت في الجلسة العامة لمجلس النواب الليبي، الذي انعقد في شهر مارس 2021 بمدينة سرت. وذهبت إيطاليا مع الحكومة الجديدة في نفس اتجاهاتها مع حكومة الوفاق الوطني السابقة، جميعها تصب نحو الحافظ على مصالحها، والمساعي الحالية كانت أكثر وتيرة عن السابق، حيث شهدت سنة 2023، زيارة على مستوى رفيع ، حيث زارت رئيسة الحكومة الإيطالية " جورجيا ميلوني " برفقة وزيري الخارجية، والداخلية الإيطالي، الى العاصمة الليبية طرابلس، وكان هدف هذه الزيارة عقد مباحثات مع رئيس المجلس الرئاسي، وحكومة الوحدة الوطنية، تركزت حول امدادات الطاقة والغاز الليبي الى ايطاليا، وقضية الهجرة الغير شرعية، وقام رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد ادبيبة، بالمثل بزيارة إيطاليا في يونيو 2023، برفقة وفد رفيع المستوى، وإفرازات هذه الزيارات عن التوقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات تمحورت حول النفط والغاز، والهجرة الغير شرعية، والامن المشترك . (Abujanah, 2026)

وبناء على ما سبق يمكن القول أن اتجاهات السياسة الخارجية الإيطالية نحو الازمة في ليبيا لا توجد لديها خارطة طريق وواضحة المعالم للتعامل معها في البداية مما تسبب في فقدان الكثير من مواقعها في ليبيا ، ولكن سرعان ما أحتوت وادركت الموقف، واقامت نفسها في الازمة في باستخدام الأداة السياسية والدبلوماسية، وبدا لها حضور دولي وفاعل على الصعيد الازمة الليبية، وحفظت على سياسة احتواء الحكومات الانتقالية المتعاقبة في العاصمة طرابلس، وخاصة مع حكومة الوفاق الوطني، وحكومة الوحدة الوطنية، وفي نفس الوقت تعاملت مع أطراف الصراع الليبي بحذر، وفتحت معهم قناة تواصل على حد سواء للحافظ على موقعها ونفوذها ومصالحها ، في ظل العديد من التحديات مثل الصراع الجهوي والقبلي، وصراع النفوذ الإقليمي ، والدولي، لكي تضمن وجودها مستقبلا في أي حل محلي او دولي لازمة في ليبيا . (Abo mhara, 2026)

اتجاهات السياسة الخارجية الإيطالية نحو ظاهرة الهجرة الغير شرعية:

تعد قضية الهجرة الغير شرعية من القضايا التي تؤرق إيطاليا، لما لها من تداعيات أمنية واقتصادية، واجتماعية، من الدوافع التي جعلت إيطاليا ان تقحم نفسها في تفاعلات الازمة الليبية، بعدما اصطفت وراء سياسات الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية عقب تغيير النظام السياسي في ليبيا 2011، وفتح أفق أوسع للتعاون من البلدين، وفي هذا الصدد قامت إيطاليا بعقد عدة اتفاقيات، مع الحكومات الانتقالية المتعاقبة بعد عام 2011، وذلك لمعالجة وإدارة ملف الهجرة الغير شرعية.

فمن بين هذه الاتفاقيات بين ليبيا وإيطاليا بعد 2011، اتفاق المجلس الوطني الانتقالي الليبي والحكومة الإيطالية، ولقد جاء هذا الاتفاق بعد نظام القذافي لتؤكد إيطاليا مدى العلاقة مع ليبيا بشأن قضية الهجرة الغير شرعية، ونص هذا الاتفاق على التزام الطرفين بالتعاون في مجال مكافحة الهجرة الغير شرعية، بما في ذلك إعادة المهجرين الى اوطانهم اذا كانوا متواجدين بطريقة غير نظامية، وبناء على هذا الاتفاق يضمن الجانبان الالتزام بنقاسم إدارة ظاهرة الهجرة الغير شرعية. وأيضاً في نفس السياق، أبرمت إيطاليا مذكرة تفاهم مع الحكومة الانتقالية آنذاك في 2012، بهدف الحد من تدفق المهجرين، حيث عرض الطرفان وجهات نظرهم حول قضية الهجرة الغير شرعية والاتجار بالبشر التي تؤرق الجانبين من زمن طويل، وعلى المضي قدماً في تعزيز وترسيخ التعاون الثنائي في هذا المجال لغرض تقديم مشروع مذكرة تفاهم بشأن مكافحة الهجرة الغير شرعية، ومكافحة تهريب الوقود. وفي هذا الصدد تكررت اللقاءات بين إيطاليا وليبيا على مستوى عالي بين المسؤولين لأهمية قضية الهجرة الغير شرعية بين الايطاليين والليبيين، وبموجبها اجتمع وزير الخارجية الإيطالي في عام 2016، مع الجانب الليبي بخصوص تجديد وتفعيل اتفاق يرجع الى عام 2008، تعهدت إيطاليا بمقتضاه باستثمارات بمليارات الدولارات، في مقابل عقود الطاقة والسيطرة على الهجرة الغير شرعية من شمال افريقيا .

وقد وقع رئيس حكومة الوفاق الوطني مع رئيس وزراء الإيطالي عام 2017، معاهدة لدعم مراقبة الهجرة الغير شرعية عبر ليبيا، ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم، والسيطرة على الحدود الجنوبية، التي تعتبر تفعيلاً لاتفاقيات سابقة هي " معاهدة الصداقة والشركة والتعاون " الموقعة في بنغازي 2008، و " اعلان طرابلس " الموقع 2012م، والجديد الذي حملته هذه المعاهدة هو قيام البحرية الإيطالية بتدريب القوات العسكرية التابعة لحكومة الوفاق الوطني والتنسيق والتعاون في مجال ضبط حركة المهاجرين .

وبناء على ما سبق يمكن القول إن اتجاهات السياسة الخارجية الإيطالية بعدما ادركت ان قضية الهجرة الغير شرعية تتطلب تفاعل كبير ومباشر في الازمة الليبية على جميع المستويات الرسمية للحكومة الايطالية، في ظل عدم الاستقرار السياسي في ليبيا، تعاملت مع جميع الأطراف الليبية المحلية الرسمية والغير رسمية التي لها صلة مباشرة بقضية الهجرة الغير شرعية، في اطار ثوابت اتفاقية الصداقة والشركة والتعاون الموقعة مع نظام القذافي في عام 2008. اتجاهات السياسة الخارجية الإيطالية حول مصادر الطاقة في ليبيا:

بعد الإطاحة بنظام القذافي بدأ الحديث عن سوف يكون أوفر حظاً في الحصول على مشاريع في الاقتصاد الليبي وخاصة قطاع الطاقة، أي صناعة النفط والغاز، ما بعد 2011، ظهرت توقعات مفادها أن أمام إيطاليا بخلاف الدول الغربية والأوروبية وتحديدًا منها فرنسا وبريطانيا، في المقام الأول حظوظاً ضعيفة فما يتعلق بإعادة علاقاتها التجارية والاقتصادية مع ليبيا إلى مستواها السابق قبل 2011، بطبيعة حال هناك مصالح إيطالية ثابتة، إلا أن هناك متغيرات جديدة، تفرض على إيطاليا التعامل معها، وبخدر شديد، وتجنب المواقف التي التي يمكن أن تجلب ردود أفعال سلبية، على مصالحها وتحديدًا النفط والغاز.

وبعود الاهتمام الإيطالي بتحقيق الاستقرار في ليبيا إلى الرغبة في تأمين الحصول على المصادر المختلفة للطاقة، حيث تعد ليبيا من الدول التي تحتفظ باحتياطي كبير من النفط الخام التي تقدر بحوالي 48.36 مليار برميل، كما تملك خامس أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في إفريقيا، وأقفلت منشآت الإنتاج جميعها تقريباً لفترة من زمن نتيجة الأوضاع الأمنية التي تمر بها ليبيا من 2011، والتي تأثرت بها إيطاليا بشكل مباشر، ويعود ذلك لاعتمادها النفط والغاز الليبي بشكل كبير لتغطية احتياجاتها.

وترتكز السياسة الخارجية الإيطالية اتجاه ليبيا، على ثلاثة مسارات: أولها دعم الحكومة في طرابلس، وخلق توافق وتوازن مع الاجسام السياسية الموازية المناهضة لها، والثاني مساعدة الفصائل الليبية في تواصل إلى حل توافقي سياسي، والثالث والحفاظ على موقف دولي موحد بشأن التواصل إلى تسوية سلمية للامنة الليبية. إلى جانب الحافظ على أهدافها الاستراتيجية بشأن ضمان وزيادة حصتها من السوق الليبي من مصادر الطاقة. وحققت إيطاليا في الآونة الأخيرة إنجازاً في نفس المسار من خلال توقيعها اتفاقية بين المؤسسة الوطنية للنفط الليبية، والشركة الإيطالية العملاقة " إيني " بحضور رئيسة الحكومة الإيطالية، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية، وصفت بالتاريخية، حصلت إيطاليا بموجبها على 750 مليون قدم مكعب من الغاز الليبي، مع بداية عام 2026 .

لذلك تعد ليبيا بالغة الأهمية بالنسبة لإيطاليا، فتوطيد العلاقات مع السلطات الليبية وفقاً للامنة الحالية، أصبح أمراً ملزماً للسياسة الخارجية الإيطالية للتوظيف ادواتها، بما يتناسب مع المتغيرات في الساحة الليبية، التي من شأنها فتح باب الاستثمارات على مصراعيه أمام الشركات الإيطالية، وأيضاً للحافظ على مصالحها التي حصلت عليها فترة حكم القذافي، وضمان فرص استثمار مستقبلية في مصادر الطاقة.

الخاتمة

إن السياسة الخارجية تستخدم في الأداة الدبلوماسية في التفاعل مع العملية السياسية، من خلال خلق توازن بين الأطراف الليبية للحافظ على مصالحها في ظل التنافس مع الدول الغربية، وضمان دور لها مع أي نظام ساسي جديد مستقبلاً، وتعتمد السياسة الخارجية الإيطالية في قضية الهجرة غير شرعية على معاهدة الصداقة المبرمة 2008 مع نظام القذافي، كأساس، في جميع البرامج مع الحكومات الليبية المؤقتة المتعاقبة في ليبيا بعد 2011، التي تهدف للحد من الهجرة غير الشرعية، وتتعامل السياسة الخارجية الإيطالية مع مصالحها من مصادر النفط والغاز، من خلال فاعلين رسميين في الامنة الليبية مثل الحكومات في طرابلس من خلال أبرام العقود والاتفاقيات الجديدة في مجال النفط والغاز، وفاعلين غير رسميين مثل القبائل التي تقطن مناطق التي ينبع منها النفط والغاز، والتشكيلات المسلحة التي تؤمن لها مسارات خطوط امداد الغاز.

المراجع

1. إيزيم، خالد أحمد، وحسين، امحمد عبدالسلام أحمد. (2019). التنافس الفرنسي الإيطالي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا. مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، (7)، 87-111.
2. أخشيم، مصطفى عبدالله أبو القاسم. (2018). تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية – الليبية. مجلة السياسة الدولية، (212)، 56-57.
3. بوستي، توفيق، وبخوش، سامي. (2021). السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي: قراءة في الأبعاد والاتجاهات. مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، (1)، 98-99.
4. حسين، أحمد قاسم. (2019). التنافس الفرنسي الإيطالي على النفوذ في ليبيا (سلسلة تقييم حالة). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
5. الدبيب، عبد السلام أحمد محمد. (2023). الهجرة غير الشرعية كمحدد للسياسة الخارجية الإيطالية تجاه الصراع الليبي (2011-2022). المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 448-471.
6. الرشيد، سعد الزروق، ودربالة، امحمد المبروك. (2021). إشكالية الهجرة غير الشرعية على العلاقات الدولية: دراسة في ضوء العلاقات الليبية الإيطالية للحد من إشكالياتها. مجلة العلوم الإنسانية بجامعة سبها، (12)، 216-217.
7. الشيخ، محمد عبد الحفيظ. (2018). آفاق العلاقات الإيطالية الليبية في ضوء تداعيات التغير الثوري عام 2011. مجلة اتجاهات سياسية، (5)، 122-126.
8. عبد العال، محمود جمال. (2018، 31 أكتوبر). التنافس الفرنسي الإيطالي وحدود تطورات الأزمة الليبية. المركز العربي للبحوث والدراسات.

9. العبيدي، سمير عبد الرسول. (2019). العلاقات الاقتصادية الليبية – الإيطالية: دراسة في التاريخ الاقتصادي. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، (10)، 229.
10. مسعود، علي سعد، والطيرة، رجاء محمد عوض. (2025). النشاط السياسي الليبي في المهجر: مصر، تونس، بلاد الشام. مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية، 52–61.
11. المهدي، سعاد سالم مفتاح. (2025). دور مجلس الأمن الدولي في الحد من الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني. مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية، (1)3، 111–123.
12. نجم، أمال إبراهيم. (2019). السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي (فرنسا، إيطاليا) تجاه التطورات السياسية الليبية [رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة]
13. alzwam Alothmani, K. S. (2026). The procedural legitimacy of immunity under the provisions of Libyan criminal law: A comparative study. Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 13(2), 212-240.
14. Abuhmera, E. (2026). Is International Law in Crisis? Reflections on the Effectiveness of International Law.
15. Anwer Mohamed Abujanah. (2026). Digital Diplomacy and Its Impact on International Relations. Sada Al-Jamia Journal for Humanities, 4(1), 506-513.
16. Taha Ahmed Othman Abo mhara. (2026). Efforts to Combat Corruption in Libyan Law and International Agreements. Sada Al-Jamia Journal for Humanities, 4(1), 573-585.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJH** and/or the editor(s). **SAJH** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.